رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

السلطة الدستورية والحكم الرشيد

منذ أُقرّ الدستور الجديد للجمهورية الثالثة، غلب عند بعض الساسة ممارسة السلطة بالمعنى الضيق، وكل حاول الاحتفاظ بهذه السلطة التي كسبها بحكم الامر الواقع خلال الحروب، ونقلها الى الدولة ولكن من دون الذهاب بها الى بناء الدولة من خلال حكم رشيد يحلم به اللبنانيون. على اعتبار ان بناء الدولة ينهض على ركيزتين أساسيتين سلطة القانون وممارسة الحكم، وهما فقط يحققان الاستقرار والتقدم والحداثة.

ان مبدأ فصل السلطات من جهة، وايجاد ادارة رشيدة للحكم، عاملان اساسيان يمثلان احد اهم التحديات التي تواجه المجتمعات الراغبة في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة. فالدولة القوية لا تعني الدولة الاستبدادية، بل الدولة المؤسساتية التي تحقق التوازن بين سلطاتها المختلفة وادارة الحكم فيها بالإضافة الى ضمان حقوق المواطنين.

مفهوم بناء الدولة هو عملية تشمل اقامة المؤسسات الدستورية مثل البرلمان والحكومة والقضاء اولا، ووضع الهيكل القانوني الذي ينظم الحياة العامة والخاصة ثانيا، ويشمل ايضا تأسيس جهاز اداري - مالي كفؤ قادر على تقديم الخدمات للمواطنين، وكذلك بناء جيش واجهزة امنية تحافظ على سيادة الدولة، وفي الاساس المحافظة على الهوية الوطنية الجامعة التي تتجاوز الانتماءات على اختلافها.

ولئن كان بناء الدولة شكليا قد أُنجز في لبنان، الا انه في المضمون لم يتحقق لاسباب طائفية مقيتة كانت ترافقها استدعاء مشاريع غلبة خارجية. لكن ابرز الاسباب كانت في ما كان الشعب يعتقده او يتصوره عن الغلبة الغالبة من رجال السياسة الذين وصلوا الى سدة المسؤولية، وكان اللبنانيون ينظرون اليهم كرجال "حكم" فإذا بهم رجال "سلطة".

لم تستطع الطوائف اللبنانية الممثلة في السلطة بالسياسيين، أن تغادر الحائط السياسي الذي بلغته لتدخل في معنى الدولة. فمشاريع الغلبات الطائفية والفئوية والسلطوية لا تزال تسكن عقولهم، وما آلت إليه تلك المشاريع يجعلنا الآن، واكثر من اي وقت مضى، اقرب من حلم بناء دولة المواطنة.

مع خطاب القسم وانطلاقة عهد الرئيس العماد جوزف عون، صارت دولة المواطنة اقرب ما يكون الى الصواب السياسي في لبنان. هذا الواقع صار قابلا للتحقق بسبب النية الواضحة للرئيس عون، وإلى الدعم العربي والدولي لقيام دولة المواطنة في لبنان، ثم إلى "السدود" السياسية التي بلغتها كل المكونات الطائفية.

عمليا، شكلت انطلاقة عهد الرئيس جوزف عون لحظة سياسية مكثّفة اختزلت في مضمونها تاريخ البلد كله، وهو تاريخ الجماعات والطوائف والخيارات الخائبة سياسيا واهليا. الآن، ومع ما تضمنته مواقف الرئيس جوزيف عون وممارسته السياسية الجادة، صار اللبنانيون يقفون على اختلاف مشاريعهم، سواسية امام مشروع بناء الدولة الواحدة الجامعة والقوية والعادلة.

الشرط الرئيسي لبناء الدول يكمن في عملية التكامل بين ممارسة السلطات من المسؤولين بناءً على الانظمة والقوانين، وبين ممارسة ادارة الحكم الذي يستند الى التفويض الممنوح من هذه السلطة لصالح ادارة شؤون الدولة وخدمة مواطنيها. اما في حال جنحت هذه السلطة المستندة الى القانون، وتحوّلت الى سلطة فئوية لزيادة النفوذ وتأمين المصالح الخاصة والشعبوية لمن يملكها، فمن المستحيل الانتقال الى الدولة التي ينتظرها اللبنانيون.

في السابق، كانت مشاريع تحقيق احلام "السلطات الطائفية والفئوية"، تقف في طريق مسيرة بناء الدولة. اما اليوم فاصبح حلم بناء الدولة اقرب الى التحقق بوجود سلطة دستورية فعّالة يمثلها الرجل الاول في الدولة الرئيس جوزف عون، محصّنة بخارطة طريق محورها خطاب قسم وبيان وزاري، ومدعّمة عربيا ودوليا.

تحديات عدة لا تزال تواجه بناء دولة مبنية على السلطة الدستورية والحكم الرشيد، وقد وضع الرئيس عون خارطة طريق لمواجهة اخطارها وايجاد الحلول لها، ولكن اذا لم يتعاون الجميع، كما قال الرئيس عون، وتخلوا عن بناء سلطاتهم، فعبثا نبني دولة.

إلى العدد المقبل